المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

25/04/2016

يوم دراسي بالرباط لفائدة الأندية التربوية البيئية

16/2567

الحسن بنعيادة

نظمت الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط سلا القنيطرة، بتعاون مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط –القنيطرة، أخيرا بالرباط، لقاء جهويا لفائدة منشطي الأندية التربوية البيئية بالمؤسسات التعليمية بالجهة تحت شعار "الماء حق وأمانة للأجيال القادمة"، وذلك احتفالا باليوم العالمي للماء الذي يخلده العالم يوم 22 مارس من كل سنة.

وبحسب المنظمين، يندرج هذا اللقاء، الذي أطره مسؤولون بالوزارة المنتدبة المكلفة بالماء والمندوبية السامية للمياه والغابات إضافة إلى اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط- القنيطرة – في إطار الاحتفال باليوم العالمي للماء، ومواكبة الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط سلا القنيطرة لتنظيم المغرب لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (COP 22).

وقال محمد اضرضور، مدير الأكاديمية، في كلمته الافتتاحية إن اليوم الدراسي الجهوي البيئي الخاص بالماء الذي يحتضنه مقر الأكاديمية يكتسي أهمية تربوية خاصة، نصبو من خلاله إلى ترسيخ الانخراط في التربية البيئية بمختلف مجالاتها، وخاصة تأهيل الناشئة للولوج بشكل سليم لكل المبادرات التربوية الهادفة لتقوية التحسيس والتوعية بمجال البيئة والتنمية المستدامة بجهتنا.

وأوضح المدير أن اليوم الدراسي الجهوي ينعقد ضمن سياق وطني متسم بتفعيل اتفاقية الشراكة الموقعة بين مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة ومنظمة اليونيسكو، بتاريخ 05 أبريل 2016، من أجل تأهيل الموارد البشرية، وجهويا في سياق تكثيف جهود الأكاديمية الجهوية من أجل استثمار جميع التدخلات وجميع الشركاء للنهوض بقضايا البيئة والتنمية المستدامة بجهتنا، خاصة وأن بلدنا المغرب يستعد لتنظيم قمة "مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية" بمراكش نونبر 2016. ولعل الأكاديمية الجهوية وهي تحرص على التنزيل الجيد لمشاريع الرؤية الاستراتيجية، ضمن رؤية إصلاحية مندمجة، تجد نفسها أمام متعاونين متميزين ذوي تجربة، ومتعاونين مهنيين ذوي اختصاص، مما سيساعدها على تحقيق مؤشرات النجاح التربوي، ونذكر بالأخص: الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء، وجامعة محمد الخامس بالرباط، والمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، وجمعية مدرسي علوم الحياة والأرض.

وأشار عبد القادر أزريع، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط القنيطرة إلى الخطوات التي قامت بها اللجنة الجهوية بتنسيق مع رؤساء جامعات محمد الخامس والجامعة الدولية بالرباط وجامعة بن طفيل بالقنيطرة من أجل إعداد مشروع متكامل يشمل التعبئة والتعريف بأهمية مؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطار بشأن تغير المناخ (كوب 22) مشيرا إلى دور الأندية التربوية البيئية في تحسيس الناشئة وتوعيتها بكل ما له علاقة بالبيئة وحمايتها. وذكر أنه تم اقتراح جائزة للناشئة حول المناخ تتضمن إما فيلما وثائقيا أو مقالات أو صورا حول واقع البيئة بالمنطقة التي تتوفر على مكونات طبيعية متعددة. مشيرا إلى ضرورة الانخراط في الائتلاف الذي أحدث مؤخرا والذي يضم حوالي 600 جمعية تهتم بالمجال البيئي والمشاركة باقتراحات عملية.

هلال: للمغرب العديد من الملاحظات حول تقرير بان كي مون ويحتفظ بحقه في العودة إليها

التقرير دعا لإحصاء ساكنة المخيمات وتمديد مهمة المينورسو

أكد السفير الممثل الدائم للمملكة المغربية بالأمم المتحدة، عمر هلال، أن المغرب أخذ علما بالتقرير الذي وجهه الأمين العام للأمم المتحدة حول الصحراء المغربية إلى مجلس الأمن، مبرزا أن «للمملكة العديد من الملاحظات حول محتوى التقرير وتحتفظ بحقها في العودة إليها». وأضاف عمر هلال، ردا على سؤال لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن الأولوية في الوقت الراهن للقرار الذي ينتظر أن يتبناه مجلس الأمن نهاية الشهر الجاري، وأن المغرب يركز في الوقت الراهن على المشاورات والمفاوضات المتعلقة به.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، قد جدد، في تقريره الأخير لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول الوضع بالصحراء، نشر مساء الجمعة الماضي، دعوته إلى إحصاء ساكنة مخيمات تندوف، جنوب غرب الجزائر، وأوصى بتمديد مهمة المينورسو لـ 12 شهرا، إلى غاية 30 أبريل 2017.. كما اعترف الأمين العام للأمم المتحدة بأنه في ما يتعلق بالأقاليم الجنوبية، فإن الانتخابات الجهوية والجماعية الأخيرة جرت دون تسجيل «أي حادث» يذكر، مضيفا أنه تم إبلاغه من قبل المغرب أن «الجهات الـ 12 الجديدة، بما في ذلك الداخلة والعيون، سيتم تمتيعها بامتيازات واسعة، بما في ذلك تعبئة الموارد المالية وإحداث وكالات للتنمية». وذكر بان كي مون، في هذا السياق، بالزيارة التي قام بها جلالة الملك محمد السادس لمدينة العيون في نونبر 2015، وللداخلة في فبراير 2016. وقد ألقى جلالة الملك بالعيون خطابا إلى الأمة بمناسبة الذكرى الـ 40 للمسيرة الخضراء.

وبهذه المناسبة، أكد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أن جلالة الملك شدد على أن مبادرة الحكم الذاتي بالصحراء «هي أقصى ما يمكن للمغرب أن يقدمه. كما أن تطبيقها يبقى رهينا، بضرورة التوصل إلى حل سياسي نهائي، في إطار الأمم المتحدة».

وفي شقه المتعلق بحقوق الإنسان، ذكر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أيضا بأن المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان أرسل بعثة تقنية إلى العيون والداخلة من 12 إلى 18 أبريل 2015، مشيرا إلى أن هذه البعثة سبقتها اجتماعات مع المسؤولين الحكوميين في الرباط، الذين مكنوا المفوض الأممي السامي «من فهم أفضل» لوضعية حقوق الإنسان في الصحراء المغربية.

وبخصوص الانفتاح والحرص اللذين يتفاعل من خلالهما المغرب مع المساطر الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، أشارت الوثيقة إلى أربع دعوات موجهة من قبل السلطات المغربية في هذا الصدد.

وحول موضوع عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإن لجنتي هذه المؤسسة بالعيون والداخلة، يبرز التقرير، «تواصلان القيام بسلسلة واسعة من الأنشطة»، التي تهم على الخصوص تنظيم الأنشطة المتعلقة بتعزيز الكفاءات، مضيفا أن هاتين اللجنتين «تواصلان أيضا إعداد التقارير وإحالة توصيات بشأن قضايا حقوق الإنسان على السلطات المختصة.»

وفي ما يتعلق بالوضع بمخيمات تندوف، أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى ممارسات العبودية، ومطالب الأشخاص الذين يعانون من هذه الوضعية. كما تناول بان كي مون حالة «الباس» السائدة في صفوف ساكنة تندوف، وهي وضعية تدعو للقلق في ضوء «توسع أنشطة الشبكات الإجرامية والمتطرفة». ومع ذلك، غض التقرير، الذي عبر عن قلقه بشأن الوضع الإنساني في مخيمات تندوف، الطرف عن تحويل المساعدات الدولية، كما تدل على ذلك بوضوح نتائج تقرير المكتب الأوروبي لمكافحة الغش.

المغرب يتفادى الرد على تقرير بان كي مون في انتظار قرار مجلس الأمن

4/5885

القسم السياسي- وكالات

لا يريد المغرب أن يتسرع في الرد على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الصحراء، والذي تم نشره رسميا مساء الجمعة الماضية، وفضل في المقابل رغم ما لديه من ملاحظات حول محتواه، انتظار قرار مجلس الأمن الدولي. وقال السفير الممثل الدائم للمملكة بالأمم المتحدة، عمر هلال، أن المغرب أخذ علما بهذا التقرير.

وأبرز السفير أن للمملكة العديد من الملاحظات حول محتوى التقرير وتحتفظ بحقها في العودة إليها. وأضاف هلال أن الأولوية في الوقت الراهن للقرار الذي ينتظر أن يتبناه مجلس الأمن نهاية الشهر الجاري، وأن المغرب يركز في الوقت الراهن على المشاورات والمفاوضات المتعلقة به.

وتلاحظ الديبلوماسية المغربية بكل غير رسمي حتى الآن، أن تقرير بان كي مون وقع من خلال محاولاته الرامية إلى وضع مقارنات خاطئة بين دولة ذات سيادة وكيان وهمي، في التسرع، عندما أشار إلى الحكم الصادر عن المحكمة الأوروبية متجاهلا مسطرة الاستئناف الجارية، والأمر أبعد من أن يكون نهائيا، ملتزما الصمت إزاء الدور الجزائري في استمرار المأزق الذي تعرفه قضية الصحراء.

وفي تقريره جدد الأمين العام للأمم المتحدة، دعوته إلى إحصاء ساكنة مخيمات تندوف، جنوب غرب الجزائر، وأوصى بتمديد لـ12 شهرا، إلى غاية 30 أبريل 2017، لمهمة المينورسو. وقال بان كي مون، في تقريره، «أجدد دعوتي للأخذ بالاعتبار المتواصل لتسجيل ساكنة مخيمات تندوف، وأدعو إلى بذل جهود في هذا الاتجاه»، معترفا بأن الحياة العامة في الصحراء المغربية تجري «بطريقة سلمية بما في ذلك خلال الأحداث الكبرى في المناطق الحضرية».

كما اعترف الأمين العام للأمم المتحدة بأنه في ما يتعلق بالأقاليم الجنوبية، فإن الانتخابات الجهوية والجماعية الأخيرة جرت دون تسجيل «أي حادث» يذكر، مضيفا أنه تم إبلاغه من قبل المغرب أن «الجهات الـ12 الجديدة، بما في ذلك الداخلة والعيون، سيتم تمنيعها بامتيازات واسعة، بما في ذلك تعبئة الموارد المالية وإحداث وكالات للتنمية».

وذكر بان كي مون، في هذا السياق، بالزيارة التي قام بها الملك محمد السادس لمدينة العيون في نونبر 2015، وللداخلة في فبراير 2016. وقد ألقى جلالة الملك بالعيون خطابا إلى الأمة بمناسبة الذكرى الـ40 للمسيرة الخضراء المظفرة. وأكد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أن الملك شدد على أن مبادرة الحكم الذاتي بالصحراء «هي أقصى ما يمكن للمغرب أن يقدمه. كما أن تطبيقها يبقى رهينا، بضرورة التوصل إلى حل سياسي نهائي، في إطار الأمم المتحدة».

وفي شقه المتعلق بحقوق الإنسان، ذكر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أيضا بأن المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أرسل بعثة تقنية إلى العيون والداخلة من 12 إلى 18 أبريل 2015، مشيرا إلى أن هذه البعثة سبقتها اجتماعات مع المسؤولين الحكوميين في الرباط، الذين مكنوا المفوض الأممي السامي «من فهم أفضل» لوضعية حقوق الإنسان في الصحراء المغربية.

وبخصوص الانفتاح والحرص اللذين يتفاعل من خلالهما المغرب مع المساطر الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، أشارت الوثيقة إلى أربع دعوات موجهة من قبل السلطات المغربية في هذا الصدد. وحول موضوع عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإن لجنتي هذه المؤسسة بالعيون والداخلة، يبرز التقرير، «تواصلان القيام بسلسلة واسعة من الأنشطة»، التي تهم على الخصوص تنظيم الأنشطة المتعلقة بتعزيز الكفاءات، مضيفا أن هاتين اللجنتين «تواصلان أيضا إعداد التقارير وإحالة توصيات بشأن قضايا حقوق الإنسان على السلطات المختصة».

وفي ما يتعلق بالوضع بمخيمات تندوف، أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى ممارسات العبودية، ومطالب الأشخاص الذين يعانون من هذه الوضعية. كما تناول بان كي مون حالة «اليأس» السائدة في صفوف ساكنة تندوف، وهي وضعية تدعو للقلق في ضوء «توسع أنشطة الشبكات الإجرامية والمتطرفة». ومع ذلك، غض التقرير، الذي عبر عن قلقه بشأن الوضع الإنساني في مخيمات تندوف، الطرف عن تحويل المساعدات الدولية، كما تدل على ذلك بوضوح نتائج تقرير المكتب الأوروبي لمكافحة الغش.

فرقاء العدالة يناقشون ما تحقق من دستور 2011 في مجال المحاكمة العادلة بالمغرب

محمد الطالبينشر في الاتحاد الاشتراكي يوم 25 - 04 - 2016

شدد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان على أن موضوع المحاكمة العادلة، يطرح تحديات عديدة مؤسساتية وتشريعية وهيكلية وقانونية، أهمها تحدي الولوج إلى العدالة وعلى رأسها معايير المحاكمة العادلة التي تعتبر من أهم مواضيع حقوق الإنسان.

وأوضح الصبار في مداخلة بعنوان « ضمانات المحاكمة العادلة على ضوء دستور 2011 والاتفاقيات الدولية « في ندوة نظمت الجمعة الماضية بدار المحامي بالبيضاء ، أن معايير المحاكمة العادلة ، تعتبر بمثابة مقياس أصيل في بناء دولة الحق والقانون، ومؤشرا على سيادته، وعلى المساواة أمام القانون، وهي كذلك مؤشر على مدى احترام الدولة لحقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها دوليا. و اعتبر المحاكمة العادلة هي التي تحترم المعايير الدولية لحقوق الإنسان والعدالة الجنائية. وأشار الصبار إلى أن دستور 2011 نص على حقوق المتقاضين وقواعد سير العدالة، بما في ذلك الحق في مقاضاة الإدارة، والحق في المحاكمة العادلة، وأشار الصبار إلى أن عدم قابلية القاضي للعزل، واعتبار التعيين والتنقيل والترقية بيد السلطة القضائية، وكذلك مساءلة القضاة وتأديبهم والتحقيق معهم، لا يكون إلا من ذات السلطة القضائية مما يمنح استقلالية للقضاء. وشدد الصبارعلى أن ضمانات إقامة العدالة، تشكل ركنا أساسيا لازما لحماية حقوق الإنسان، وأن الحماية الدستورية للحقوق والحريات، من أهم الدعائم الدستورية للقانون بجميع فروعه.

من جهتها، اكدت عائشة الناصري رئيسة الجمعية المغربية للمرأة القاضية ، ووكيلة الملك بالمحكمة المدنية بالدار البيضاء، بدار المحامي ، أن بلادنا فتحت ورش إصلاح منظومة العدالة، انطلاقا من الخطابين الملكيين ل 2009 و2011، واللذين أعلن فيهما جلالته عن إجراء إصلاح دستوري شامل، تم فيه الارتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة. وأضافت الناصري، في الجلسة الافتتاحية للدورة التكوينية حول «ضمانات المحاكمة العادلة على ضوء دستور 2011 والاتفاقيات الدولية» التي نظمتها الجمعية ، بشراكة مع هيئة المحامين بالبيضاء أهمية التكوين ،وأردفت وكيلة الملك لدى المحكمة المدنية بالدارالبيضاء أن «الخطاب الملكي بتاريخ 30 يوليوز 2013 يضعنا كفاعلين في منظومة العدالة أمام مسؤولية تاريخية، ويطرح علينا سؤالا محرجا وهو دورنا نحن كفاعلين في المنظومة، وكيف تفاعلنا مع الحوار الوطني لإصلاحها، وكيف سنتفاعل مع أهدافها المسطرة في الميثاق،وأكدت وكيلة الملك على دور الجمعيات المهنية للقضاة والتي يمكنها أن تلعب دورا محوريا في تقوية قدرات القضاة المنتمين لها، بل وأن تنفتح على بعضها وتنسق للقيام بدورات تكوينية وتفعيل الائتلاف في هذا المجال..

وفي نفس اللقاء، تدخل الأستاذ محمد حسي نقيب هيئة المحامين بالدار البيضاء، مشيرا إلى أن القضاء وكل النصوص المسطرية والموضوعية المنظمة له، لا تكون له أي قيمة عملية دون محاكمة عادلة، وأن العدالة التي يتشوق لها المتقاضون، لا يمكن أن تتحقق إلا بالمحاكمة العادلة.

وشدد النقيب على ضرورة استقلالية السلطة القضائية كمدخل للعدالة إلى جانب عدد من المكونات والعناصر الأخرى منها النجاعة والجودة.

واعتبر حسي أن المحامين معنيون بالمحاكمة العادلة، لأن القضاء والمحاماة يشكلان أسرة واحدة، يسعى أفرادها لتحقيق العدالة عن طريق المحاكمة العادلة واحترام حقوق الإنسان. واعتبر القاضي محمد الشلواطي نيابة عن وزير العدل أن القاضي معني بتحمل مسؤولية ضمان المحاكمة العادلة بالنجاعة والجرأة والمسؤولية اللازمة من أجل تحصين كل مامن شأنه أن يمس بمبدأ ضمانات المحاكمة العادلة وحقوق وحريات فردية، لأنه يعتبر مبدأ مقدسا ومتأصلا في طبيعتنا البشرية. وعرف اللقاء تنضيم ثلاث ورشات همت ضمانات المحاكمة العادلة خلال مرحلة ماقبل المحاكمة، وضمانات المحاكمة العادلة أثناء المحاكمة، ثم ضمانات المحاكمة العادلة بعد المحاكمة، مع تقديم التقرير التحليلي والخلاصات.

وقد شارك عدد كبير من القضاة والمحامين في أشغال الورشات التي استمرت إلى مساء الجمعة، وحضر أشغالها الوكيل العام للملك باستئنافية البيضاء الحسن مطار، والوكيل لدى محكمة الاستئناف التجارية بالبيضاء عبد الحق العياسي (رئيس الوداية الحسنية للقضاة)، ووكيل الملك لدى المحكمة الزجرية بالبيضاء ناجم بنسامي، وعدد من القضاة والنقباء والمحامين ومسؤولي الأمن ومسؤولي السجون وفعاليات حقوقية ومدنية.

https://www.maghress.com/alittihad/1237342

بالفيديو: وقفة احتجاجية محتشمة على تردي قطاع الصحة ب"كلميم" مع وقف التنفيد تثير الشكوك

حسن بوفوسنشر في العلم يوم 24 - 04 - 2016

نظمت التنسيقية المحلية للدفاع عن الحق فالصحة بكلميم وقفة احتجاجية مساء يوم الأربعاء 20 ابريل 2016 أمام المركز الاستشفائي الجهوي لكلميم نظرا لتردي قطاع الصحة وتسيب القطاع و شارك في هده الوقفة الاحتجاجية مجموعة من الفعاليات الحقوقية و النقابية والسياسية وفعاليات المجتمع المدني بكلميم إلا أن ما أثار انتباهنا مهزلة الوقفة التي نظمت صامتة وباهتة.. فهل تنظيمها صامتة لإرضاء الوزير الوردي علما أن التنسيقية يوجد من ضمن أعضائها أشخاص ينتمون لحزب وزير الصحة.

كما سجلنا تصرف غير لائق وهو بعد تلاوة بيان التنسيقية تم تسليمه لبعض الأجهزة والمقدمين ولم يسلم للصحافة الحاضرة في تغطية الوقفة ومن هذا لم نفهم ما المقصود من الوقفة ومن ورائها بحيث حضيت بتغطية إعلامية لقناة العيون الجهوية المحسوب على المخزن.

تصريح جميلة الوزاني عضوة اللجنة الجهوية لحقوق الانسان كلميم –طانطان

تصريح لمين الساهل عضو المجلس الاقليمي لكلميم

http://shababunity.net/show.php?id=5983376

بمقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير لقاء تشاوري مع المديريات التابعة للأكاديمية الجهوية للتربية و التكوين جهة سوس ماسة

الأحد 24 أبريل 2016

بمقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير لقاء تشاوري مع المديريات التابعة للأكاديمية الجهوية للتربية و التكوين جهة سوس ماسة

أكادير24

في إطار أجرأة مقتضيات اتفاقية الشراكة بين الأكاديمية الجهوية للتربية و التكوين لجهة سوس ماسة واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لأكادير ، و في سياق مواصلة تفعيل أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية و تبعا لنتائج الاجتماع التنسيقي مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لأكادير، انعقد صبيحة يوم الجمعة 15 أبريل 2016 بمقر اللجنة الجهوية اجتماع تنسيقي حول : " أندية التربية على المواطنة و حقوق الإنسان " .حضر هذا اللقاء كل من السادة : محمد اللطيفي رئيس المركز الجهوي للتوثيق و التنشيط و الإنتاج التربوي ، محمد شارف رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير ، الزهرة بيبو عن اللجنة الجهوية و ممثلي المديريات الإقليمية بالجهة .افتتحت اللقاء التشاوري السيدة زهرة بيبو بكلمة ترحيبية، مشيرة الى الدور الفعال و الجاد الذي يقوم به الأستاذ الفاضل محمد اللطيفي في تفعيل مضامين اتفاقية الشراكة ، داعية ممثلي المديريات الاقليمية بالجهة الذين لبوا الدعوة الى إعطاء نفس جديد و فرصة أخرى للشراكة .و ارتباطا بالموضوع ، دعا رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكاديرالدكتور محمد شارف في كلمته التي ألقاها بالمناسبة الى ايجاد طرق كفيلة لتفعيل المقاربة التشاركية ، والعمل على بناء مشروع متكامل ، و استحضر في تدخله الجهوية الموسعة ما بعد دستور 2011 ، ودور المواطن و الاهتمام بالطفل و الانخراط الجماعي ...

و في السياق ذاته ألقى الأستاذ محمد اللطيفي كلمة مركزة يتوخى من خلالها إعطاء قفزة نوعية لمجال التربية على المواطنة و حقوق الإنسان ، مركزا على أن هذه الاتفاقية تتبوأ مكان الريادة على المستوى الوطني ، و هي نتيجة جهود و ثمرة الجميع .حيث دعا الى المزيد من العمل الجاد و المسؤول و عقد اجتماعات تنسيقية و بناء عمل مشترك وفق استراتيجية مدققة .علاوة على تفعيل الأندية لتطوير و تجويد المنظومة التربوية و تمتيع الطفل بكل حقوقه و العمل على توفير فضاءات للمتعلم . واختتم تدخله بالدفع قدما على تطوير المستوى الذي حصلت عليه الأكاديمية في هذا المجال و المحافظة عليه في أفق بناء نموذج راق لتصريفه للأكاديميات الأخرى..

و صلة بالموضوع ، قدمت السيدة زهرة بيبو عرضين :

الأول : التعريف بالمجلس الجهوي لحقوق الإنسان .

الثاني : التذكير باتفاقية الشراكة المبرمة ما بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان و الأكاديمية الجهوية للتربية و التكوين جهة سوس ماسة .

هذا اللقاء ، عرف مناقشة مستفيضة قاربت عدة نقاط : التكوين – جائزة حقوق الإنسان النسخة الثالثة- تطوير و تطعيم الشراكة – بناء مصوغات – اشتغال داخل النوادي – التنسيق مع جمعية تنمية التعاون المدرسي في هذا المجال.

https://agadir24.info/?p=217732

بان كي مون يجدد دعوته إلى إحصاء ساكنة مخيمات تندوف، ويوصي بتمديد مهمة المينورسو

جدد الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، في تقريره الأخير لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول الوضع بالصحراء، نشر مساء الجمعة، دعوته إلى إحصاء ساكنة مخيمات تندوف، جنوب غرب الجزائر

كما وأوصى بتمديد ل12شهرا، إلى غاية 30 أبريل 2017، لمهمة المينورسو. وقال بان كي مون، في تقريره، ''أجدد دعوتي للأخذ بالاعتبار المتواصل لتسجيل ساكنة مخيمات تندوف، وأدعو الى بذل جهود في هذا الاتجاه''، معترفا بأن الحياة العامة في الصحراء المغربية تجري ''بطريقة سلمية بما في ذلك خلال الأحداث الكبرى في المناطق الحضرية.''

كما اعترف الأمين العام للأمم المتحدة بأنه في ما يتعلق بالأقاليم الجنوبية، فإن الانتخابات الجهوية والجماعية الأخيرة جرت دون تسجيل ''أي حادث'' يذكر، مضيفا أنه تم إبلاغه من قبل المغرب أن ''الجهات ال12 الجديدة، بما في ذلك الداخلة والعيون، سيتم تمتيعها بامتيازات واسعة، بما في ذلك تعبئة الموارد المالية وإحداث وكالات للتنمية''.

وذكر بان كي مون، في هذا السياق، بالزيارة التي قام بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس لمدينة العيون في نونبر 2015، وللداخلة في فبراير 2016. وقد ألقى جلالة الملك بالعيون خطابا إلى الأمة بمناسبة الذكرى ال40 للمسيرة الخضراء المظفرة.

وبهذه المناسبة، أكد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أن جلالة الملك شدد على أن مبادرة الحكم الذاتي بالصحراء ''هي أقصى ما يمكن للمغرب أن يقدمه. كما أن تطبيقها يبقى رهينا، بضرورة التوصل إلى حل سياسي نهائي، في إطار الأمم المتحدة''.

وفي شقه المتعلق بحقوق الإنسان، ذكر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أيضا بأن المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان أرسل بعثة تقنية إلى العيون والداخلة من 12 إلى 18 أبريل 2015، مشيرا إلى أن هذه البعثة سبقتها اجتماعات مع المسؤولين الحكوميين في الرباط، الذين مكنوا المفوض الأممي السامي ''من فهم أفضل'' لوضعية حقوق الإنسان في الصحراء المغربية.

وبخصوص الانفتاح والحرص اللذين يتفاعل من خلالهما المغرب مع المساطر الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، أشارت الوثيقة إلى أربع دعوات موجهة من قبل السلطات المغربية في هذا الصدد.

وحول موضوع عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإن لجنتي هذه المؤسسة بالعيون والداخلة، يبرز التقرير، "تواصلان القيام بسلسلة واسعة من الأنشطة"، التي تهم على الخصوص تنظيم الأنشطة المتعلقة بتعزيز الكفاءات، مضيفا أن هاتين اللجنتين ''تواصلان أيضا إعداد التقارير وإحالة توصيات بشأن قضايا حقوق الإنسان على السلطات المختصة.''

وفي ما يتعلق بالوضع بمخيمات تندوف، أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى ممارسات العبودية، ومطالب الأشخاص الذين يعانون من هذه الوضعية.

كما تناول بان كي مون حالة ''اليأس'' السائدة في صفوف ساكنة تندوف، وهي وضعية تدعو للقلق في ضوء ''توسع أنشطة الشبكات الإجرامية والمتطرفة''. ومع ذلك، غض التقرير، الذي عبر عن قلقه بشأن الوضع الإنساني في مخيمات تندوف، الطرف عن تحويل المساعدات الدولية، كما تدل على ذلك بوضوح نتائج تقرير المكتب الأوروبي لمكافحة الغش.

يذكر أن تقرير المكتب الأوروبي لمكافحة الغش حدد بوضوح آليات التحويل، من قبل الانفصاليين، للمساعدة الإنسانية الدولية الموجهة للمحتجزين في تندوف، جنوب غرب الجزائر. ويتم اختلاس ملايين الأورو سنويا من قبل قادة البوليساريو للاغتناء الذاتي.

وتجدر الإشارة إلى أن تقرير بان كي مون وقع من خلال محاولاته الرامية إلى وضع مقارنات خاطئة بين دولة ذات سيادة وكيان وهمي، في التسرع، عندما أشار إلى الحكم الصادر عن المحكمة الأوروبية متجاهلا مسطرة الاستئناف الجارية والأمر أبعد من أن يكون نهائيا، ملتزما الصمت إزاء الدور الجزائري في استمرار المأزق الذي تعرفه قضية الصحراء.

http://www.honapresse.ma/%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D9%83%D9%8A-%D9%85%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%AC%D8%AF%D8%AF-%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%AA%D9%87-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A1-%D8%B3%D8%A7%D9%83%D9%86%D8%A9-%D9%85%D8%AE/

حقوق الإنسان بين الاحترام والاحتكار (الجزء الثاني)

24 أبريل, 2016

دعونا من التقارير الخارجية حول حقوق الإنسان التي يقول عنها الوزير الناطق الرسمي للحكومة أنها متحاملة عندما يدعي من حررها أن هناك تضييق على ممارسة الأنشطة السياسية والثقافية وهناك انتهاك للحقوق السياسية للكثيرين .

في نازلة حزب البديل الحضاري الذي لم تدول إلى حد اليوم ليس عجزا منا بل موقف ، نجد أن الحضر الإداري لهذا الحزب قد تم في الضروف والشروط التي يعرفها جيدا السيد وزير الاتصال وأعضاء حزبه ويعرفون خباياها. طلبنا رآسة الحكومة ووزارة الداخلية تسليمنا قرار الحل وتحرير محضر التسليم كما تنص بذلك القوانين . رفض رئيس الحكومة ورفضت وزارة الداخلية تفعيل القانون . أليس هذا خرقا لدستور البلاد وقوانينها ومسا صارخا لحقوق المواطنة وحكرة ما بعدها حكرة ؟. وطبعا يعلم الذي يمنعنا من الحصول على قرار الحل بشكل قانوني أنه يمنعنا تبعا لذلك من اللجوء إلى القضاء الذي سيرفض استئنافنا للحضر الإداري شكليا بحجة أننا لم ندلي للمحكمة بما يدل أن الحزب قد حل . ليس هناك قرار رسمي ولم يصدر في الجريدة الرسمية كما تقتضي بذلك اللوائح القانونية " وشربوا البحر " . والعجيب أن بعض المقربين من رئيس الحكومة اتصلوا بنا ليقولوا لنا أن عبدالإله بن كيران لا يمكن أن يفعل شيئا في قضية حزب البديل الحضاري التي يتحكم فيها العفاريت والتماسيح : " هذي حكرة ولا ماشي حكرة يا عباد الله " ؟.

حادثة حزب البديل الحضاري ليست منفردة فهناك العديد من الأحزاب المؤسسة أو قيد التأسيس و جمعيات المجتمع المدني تعاني نفس المعاناة وتواجه نفس العبث وتمارس في حقها كل أشكال الحكرة عن سبق اصرار وترصد .

شخصيا أنا مستثنى من التسجيل في اللوائح الإنتخابية بغاية منعي من المشاركة في الحياة السياسية في خرق سافر للدستور ولقوانين البلاد.إذ ليس هناك قرار قضائي بحرماني من حقوقي المدنية والسياسية وبعد خمس سنوات من صدور العفو في حقي **ما زلت أنتظر مساعي المجلس الوطني لحقوق الإنسان لرفع هذا الظلم** ! : أليس هذا انتهاك للحق في المشاركة السياسية أم لا ؟ وهذا التعامل " حكرة ولا ماشي حكرة يا عباد الله" . وحينما يضرب الحق في التجمع أو يتعامل معه بانتقائية مفضوحة ، وحينما يتم منع أنشطة حزبية وجمعوية من دون سبب واضح وعلى غير وجه قانوني وهو كأس تجرع منه الأسبوع الماضي وزير الاتصال والناطق الرسمي للحكومة نفسه وهو الذي يتزعم الرافضين للتقارير الدولية حول وضعية حقوق الإنسان ببلادنا، وقبله بأسبوع تجرع من نفس الكأس الوزير رباح : أنشطة مرخص لها لوزراء في الحكومة الحالية تمنع من غير وجه قانون بعدما قطعوا المئات من الكيلومترات للتواصل مع مناضليهم ومع المواطنين ، يمنعهم قايد أو مخازني : " هذي حكرة ولا ماشي حكرة يا عباد الله " . أنا لا أتكلم عن أنشطة أحزاب وجمعيات من المعارضة على شاكلة حزب الطليعة وشبيبته أو حزب النهج أو حزب البديل الحضاري أو نشطاء من المجتمع المدني في الأقاليم الصحراوية بل عن وزراء حزب يشغل أمينه العام وظيفة رآسة الحكومة .

سنسلم جدلا أن التقارير الدولية كانت متحاملة بشأن تعذيب المعتقلين السياسيين والمعتقلين على خلفية الأعمال الإرهابية سواء في مخافر الاعتقال أو في السجون ولكن لنتحلى قليلا بالشجاعة ولنسمح لأنفسنا بفتح تحقيقات مستقلة عن معانات السجناء عند الاعقال وأثناء التحقيق وبعد الإيداع في السجون وسنقف على واقع مخجل يحط بكرامة الإنسان وحقوقه . وأتساءل مع المتسائلين : لماذا ترفض السلطات ببلادنا إلى اليوم أن يرافق الدفاع المتهم من لحظة اعتقاله حتى لحظة خروجه نهائيا من السجن ؟ هكذا هو الحال في الدول التي تحترم حقوق الإنسان وقرينة البراءة وتحترم حقوق السجين .

لنتحلى قليلا بالشجاعة ولنسمح لأنفسنا بفتح تحقيقات مستقلة عن معانات السجناء عند الاعقال وأثناء التحقيق وبعد الإيداع في السجون وسنقف على واقع مخجل يحط بكرامة الإنسان وحقوقه.

وتعرف الحكومة وتعرف أحزابها وأحزاب المعارضة وموسسات المجتمع المدني أن المغرب قد انتهج سياسة استباقية في محاربة الإرهاب ولهذه السياسة نجاعتها، أكيد، ولكن هناك احتمالات كبيرة في كونها قد تخلف بعض الضحايا الأبرياء المظلومين مما يفرض وجود آلية لتصحيح مطبات هذه السياسة ومنها آلية العفو. لكن هذه الآلية تم تعطيلها في ما يخص السجناء على خلفية سياسية والمتابعين في قضايا الإرهاب بحجج واهية . اليوم هناك حالات إنسانية : شيوخ منهم من فقد بصره ولا يشكل أي خطر على أمن البلاد ويكفر بالعنف ويرفض التطرف ومرضى حياتهم مهددة بل منهم حمقى ومع ذلك يتركون في السجن يعانون أبشع أنواع الحگرة والإذلال . آن الاوان ان نصحح هذه الأوضاع ونعيد الاعتبار للمواطن والمواطنة وللحق في الكرامة واحترام حقوق الإنسان . إن أكبر حگرة تعرض لها المتابعين في قضايا الإرهاب ليس فقط ظروف اتهامهم واعتقالهم ومحاكمتهم وسجنهم بل أيضا طريقة التعامل معهم بعد اطلاق سراحهم حيث لم يصير إلى إعادة تأهيلهم في أفق إعادة إدماجهم وتركوا لمصيرهم ، يعانون الفقر والضياع ، وأكاد أجزم أن هذا الأمر من أهم أسباب العود الذي شاهدناه عند هؤلاء اللذين اختار بعضهم الالتحاق بالجماعات الإرهابية في سوريا والعراق وليبيا .

دعونا أيضا مما أشارت إليه التقارير الخارجية التي وصفتها حكومتنا بالمتحاملة ولكن الكل في بلادنا يعلم كيف يتم التعامل مع الحق في التضاهر ولعل نموذج التعامل مع الأساتذة المتدربين اللذين تعرضوا خلال معركتهم ضد المرسومين لأعمال أقل ما يقال عنها أنها انتهكت في العديد من الأحيان هذا الحق . ليس هذا فقط بل إن الاستعمال المفرط للقوة ضدهم قد أدى في أكثر من مناسبة إلى أضرار جسدية ما كانت لتحصل لولا الاستخفاف بحقوق هؤلاء المواطنين وحگرتهم بالرغم من الانضباط الكبير الذي عبروا عنه .

من كل ما تقدم والذي ما هو إلا غيض من فيض نجد أن القاسم المشترك للمنتهكين لحقوق المواطنين هو احتگار المواطنين والانتقاص من شأنهم . ويبدو أن هذه الممارسات تصدر عن أناس وحتى جهات لا يبدو أنهم يقيمون وزنا لحقوق المواطنين وكرامتهم . أناس من زمن اعتقدنا أنه ولى واعتقدنا أننا محصنين ضده بتوصيات هيئة الانصاف والمصالحة . لست عدميا لأقول أن المغرب لم يبذل مجهودات في مجال احترام حقوق الإنسان ولكن يجب الاعتراف أن المسافات بين الواقع والمراد ما تزال بعيدة ومن غير اللائق السكوت عن الخروقات التي تتم يوميا في هذا المجال فلا بد من فضح هذه الممارسات وفضح مرتكبيها والمطالبة بفتح التحقيقات في شأنها والضرب على يد كل من تسول له نفسه أن يعبث بحقوق المواطنين ويحتگرهم . وعلينا العمل على تصحيح ما يترتب عن هذه الانتهاكات من آثار لما لها من سلبية على سمعة بلادنا ومصالحها وخاصة في قضية الصحراء حيث تضغط جهات أجنبية من أجل منح المينورسو صفة المراقب لحقوق الإنسان في الصحراء بدعوى أن المغرب يعرف انتهاكات لحقوق الإنسان .

http://www.lakome2.com/opinion/13562.html

حركة الطفولة الشعبية بتاونات تخلق الحدث في تنظم ندوة حول المناصفة

23 أبريل 2016 20:32

حركة الطفولة الشعبية بتاونات تخلق الحدث في تنظم ندوة حول المناصفة

نظمت حركة الطفولة الشعبية بتنسيق مع **اللجنة الجهوية لحقوق الانسان فاس مكناس** وجريدة صدى تاونات ندوة فكرية حول دور الاعلام في التربية على المناصفة ، الندوة دارت تفاصيلها بمركز التكوين المستمر بتاونات هذا اليوم السبت 23 أبريل 2016.

http://www.zinapress.com/9969.html

Sahara marocain : la priorité à la résolution du CS

Le Secrétaire général de l'ONU, Ban Ki-moon, a réitéré, dans son dernier rapport au Conseil de sécurité des Nations Unies sur la situation au Sahara, rendu public vendredi soir, son appel pour le recensement des populations dans les camps de Tindouf, au sud-ouest de l'Algérie, et recommandé la prorogation de 12 mois, jusqu'au 30 avril 2017, du mandat de la MINURSO.

«Je réitère mon appel en faveur d'une considération continue en vue de l'enregistrement des populations dans les camps de Tindouf et invite à des efforts dans ce sens», insiste Ban dans son rapport, dans lequel il reconnaît que la vie publique dans le Sahara marocain se déroule «de manière pacifique y compris lors des grands événements dans les zones urbaines».

Le Secrétaire général des Nations Unies a également reconnu que pour ce qui est des provinces du sud, les dernières élections régionales et communales s'étaient déroulées «sans incident», ajoutant avoir été informé par le Maroc que «les 12 nouvelles régions, y compris celles de Dakhla et Laayoune, seront dotées de larges prérogatives, y compris la mobilisation des ressources financières et la mise en place d'agences de développement».

Ban Ki-moon rappelle, dans ce cadre, la visite de Sa Majesté le Roi Mohammed VI à Laayoune, au mois de novembre 2015, et à Dakhla en février 2016. A Laayoune, le Souverain a prononcé un discours à la Nation à l'occasion du 40è anniversaire de la glorieuse Marche Verte.

A cette occasion, souligne le rapport du SG de l'ONU, Sa Majesté le Roi avait souligné que le plan d'autonomie au Sahara "est le maximum que le Maroc peut offrir. Son application reste tributaire de l'impératif de parvenir à une solution politique définitive dans le cadre des Nations Unies".

Sur le volet des droits de l'Homme, le rapport du SG de l'ONU rappelle aussi que le Haut commissaire des Nations Unies pour les droits de l'Homme avait déployé une mission technique à Laayoune et Dakhla du 12 au 18 avril 2015, notant que cette mission avait été précédée par des rencontres avec des responsables gouvernementaux à Rabat, qui avaient permis au Haut commissaire onusien "d'avoir une meilleure compréhension" de la situation des droits de l'Homme dans le Sahara marocain.

Toujours à propos de l'ouverture et de la diligence avec lesquelles le Maroc interagit avec les procédures spéciales du Conseil des droits de l'homme, le document fait état de quatre invitations adressées par les autorités marocaines dans ce sens.

Au sujet de l'action du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), les antennes de cette institution à Dakhla et Laayoune, relève le rapport, "continuent de déployer un large éventail d'activités", portant notamment sur l'organisation des activités liées au renforcement des capacités, ajoutant que lesdites antennes "continuent aussi à préparer des rapports et à soumettre des recommandations sur certaines questions des droits de l'Homme aux autorités compétentes".

Abordant la situation dans les camps de Tindouf, le SG de l'ONU fait état de pratiques esclavagistes et de revendications, dans ce sens, de personnes souffrant de cette situation. Ban Ki-moon revient également sur "les frustrations" des populations de Tindouf, un constat d'autant plus alarmant au regard "de l'expansion des activités des réseaux criminels et extrémistes". Toutefois, le rapport, qui s'alarme de la situation humanitaire dans les camps de Tindouf, passe néanmoins sous silence les détournements des aides internationales, comme en attestent les conclusions sans appel du rapport de l'Office européen de lutte antifraude (OLAF).

Le rapport OLAF, rappelle-on, identifie clairement les mécanismes bien rodés de détournement par les séparatistes de l'aide humanitaire internationale destinée aux séquestrés de Tindouf, au sud-ouest de l'Algérie. Des millions d'Euros sont siphonnés chaque année par les chefs du polisario pour leur propre enrichissement.

Il convient de noter que le rapport de Ban Ki-moon pêche par ses tentatives visant à établir de fausses équivalences entre un Etat souverain et une entité non-étatique, fait dans la précipitation en faisant référence à l'arrêt de la cour européenne en feignant d'ignorer que la procédure d'appel est en cours et qu'elle est loin d'être finale et passe sous silence le rôle de l'Algérie dans la perpétuation de l'impasse que connait la question du Sahara.

Le Maroc réagit au rapport de Ban Ki-moon

Le secrétaire général de l'ONU réitère son appel au recensement des populations de Tindouf et recommande la prorogation du mandat de la MINURSO

En réponse à une question de la MAP sur la réaction du Royaume du Maroc au rapport sur le Sahara marocain que le secrétaire général de l'ONU, Ban Ki-moon, vient d'adresser au Conseil de sécurité, l'ambassadeur, représentant permanent du Royaume auprès des Nations unies, Omar Hilale, a répondu que le Maroc prend note de ce rapport.

Il a indiqué que le Royaume a beaucoup de remarques sur son contenu et se réserve le droit d'y revenir. L'ambassadeur a ajouté que pour le moment, la priorité est à la résolution que le Conseil de sécurité devrait adopter à la fin de ce mois, et que le Maroc se concentre actuellement sur les consultations et les négociations qui l'entourent.

Il convient de rappeler que dans son dernier rapport sur la situation au Sahara, le secrétaire général de l'ONU, Ban Ki-moon a notamment réitéré son appel pour le recensement des populations dans les camps de Tindouf, au sud-ouest de l'Algérie, et recommandé la prorogation de 12 mois, jusqu'au 30 avril 2017, du mandat de la MINURSO.

«Je réitère mon appel en faveur d'une considération continue en vue de l'enregistrement des populations dans les camps de Tindouf et invite à des efforts dans ce sens», insiste Ban dans son rapport, dans lequel il reconnaît que la vie publique dans le Sahara marocain se déroule «de manière pacifique y compris lors des grands événements dans les zones urbaines».

Le secrétaire général des Nations unies a également reconnu que pour ce qui est des provinces du Sud, les dernières élections régionales et communales s'étaient déroulées «sans incident», ajoutant avoir été informé par le Maroc que «les 12 nouvelles régions, y compris celles de Dakhla et Laâyoune, seront dotées de larges prérogatives, y compris la mobilisation des ressources financières et la mise en place d'agences de développement».

Ban Ki-moon rappelle, dans ce cadre, la visite de Sa Majesté le Roi Mohammed VI à Laâyoune, au mois de novembre 2015, et à Dakhla en février 2016. Dans la première de ces deux villes, le Souverain a prononcé un discours à la Nation à l'occasion du 40ème anniversaire de la glorieuse Marche Verte.

A cette occasion, souligne le rapport du secrétaire général de l'ONU, Sa Majesté le Roi avait souligné que le plan d'autonomie au Sahara «est le maximum que le Maroc peut offrir. Son application reste tributaire de l'impératif de parvenir à une solution politique définitive dans le cadre des Nations unies».

Sur le volet des droits de l'Homme, le rapport du secrétaire général de l'ONU rappelle aussi que le Haut-commissaire des Nations unies pour les droits de l'Homme avait déployé une mission technique à Laâyoune et Dakhla du 12 au 18 avril 2015, notant que cette mission avait été précédée par des rencontres avec des responsables gouvernementaux à Rabat, qui avaient permis au Haut-commissaire onusien «d'avoir une meilleure compréhension» de la situation des droits de l'Homme dans le Sahara marocain.

Toujours à propos de l'ouverture et de la diligence avec lesquelles le Maroc interagit avec les procédures spéciales du Conseil des droits de l'Homme, le document fait état de quatre invitations adressées par les autorités marocaines dans ce sens.

Au sujet de l'action du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), les antennes de cette institution à Dakhla et Laâyoune, relève le rapport, «continuent de déployer un large éventail d'activités», portant notamment sur l'organisation des activités liées au renforcement des capacités, ajoutant que lesdites antennes «continuent aussi à préparer des rapports et à soumettre des recommandations sur certaines questions des droits de l'Homme aux autorités compétentes».

Abordant la situation dans les camps de Tindouf, le secrétaire général de l'ONU fait état de pratiques esclavagistes et de revendications, dans ce sens, de personnes souffrant de cette situation.

Ban Ki-moon revient également sur «les frustrations» des populations de Tindouf, un constat d'autant plus alarmant au regard «de l'expansion des activités des réseaux criminels et extrémistes». Toutefois, le rapport, qui s'alarme de la situation humanitaire dans les camps de Tindouf, passe néanmoins sous silence les détournements des aides internationales, comme en attestent les conclusions sans appel du rapport de l'Office européen de lutte antifraude (OLAF).

Le rapport OLAF, rappelle-on, identifie clairement les mécanismes bien rodés de détournement par les séparatistes de l'aide humanitaire internationale destinée aux séquestrés de Tindouf, au sud-ouest de l'Algérie. Des millions d'euros sont siphonnés chaque année par les chefs du Polisario pour leur propre enrichissement.

Il convient de noter que le rapport de Ban Ki-moon pèche par ses tentatives visant à établir de fausses équivalences entre un Etat souverain et une entité non-étatique, fait dans la précipitation en faisant référence à l'arrêt de la Cour européenne en feignant d'ignorer que la procédure d'appel est en cours et qu'elle est loin d'être finale et passe sous silence le rôle de l'Algérie dans la perpétuation de l'impasse que connaît la question du Sahara.